منتصف الأسبوع المباشرة بمشروع «عقدة المواساة» والتكاليف تفوق الـ٢٦ مليار ليرة

«دمشق» تقرر تنفيذ نفق بطول ٥٢٥ متراً وجسر من الشيخ سعد وحتى تقاطع الشيراتون

مدير الدراسات الفنية لـ«الوطن»: لن تتوقف الحركة المرورية إلى مشفيي «المواساة والأطفال».. ومصرون على إنجاز الأعمال بأقل من عام

«اعتباراً من ١٥ الشهر البدء بأعمال تزفيت عدد من طرقات العاصمة»

| فادي بك الشريف

تستعد دمشق منتصف الأسبوع الجاري للمباشرة بتنفيذ مشروع «المواساة» كأضخم عقدة مرورية منذ بدء الحرب على سورية وذلك بتكلفة إجمالية تصل إلى ٢٦ مليار ليرة سورية، قابلة للزيادة حسب كل مرحلة من مراحل التنفيذ على مدار عام كامل كحد أقصى.

وتشمل المرحلة الأولى تنفيذ نفق بطول ٥٢٥ متراً يبدأ من عقدة الربوة وحتى عقدة ١٧ نيسان، فيما تتضمن المرحلة الثانية إنشاء جسر من طريق الشيخ سعد وحتى تقاطع الشيراتون، لتتكفل بعمليات التنفيذ مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بدمشق بوجود مختلف الآليات الثقيلة والمعدات والكوادر البشرية المشرفة على المشروع ليبصر النور العام القادم، علماً أنه تم الانتهاء من نقل البنى التحتية من كابلات وصرف صحي ومياه.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق معمر الدكاك أن المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع تصل لـ٤٥ يوماً، علما أن الكلف الإجمالية الموضوعة هي من موازنة المحافظة لتنفيذ العقد المرورية.

وحول السمة التي ارتبطت بتأخر تنفيذ المشاريع وعدم التقيد بالمدد العقدية، أكد مدير الدراسات الفنية أن هناك إصراراً من المحافظة على إنجاز المشروع ضمن مراحله الزمنية وحرص المحافظة في إنهاء الأعمال بأقل من عام.

وكانت المحافظة قامت مؤخراً بقطع جريان نهر بردى لمدة عشرين يوماً لتنفيذ بعض الأعمال الخاصة بنقل البنى التحتية بمشروع العقدة المرورية في منطقة المزة.

وقال دكاك: في كل مرحلة هناك حلول مرورية لوصول المواطنين والمرضى إلى مشفيي المواساة والأطفال، مضيفاً: كل مشروع قد يخلق بعض الازدحامات، لكن هناك تحويلات مرورية تنسجم مع حركة السيارات، دون أن تتوقف الحركة المرورية إلى المشافي على الإطلاق.

وأكد مدير الدراسات الفنية أن الهدف الذي انطلقت منه المحافظة بتنفيذ المشروع هو الحاجة الفعلية لتخفيف الضغط والازدحام المروري الكبير بدمشق وحل المشكلة في هذا المحور الحيوي والذي يضم السكن الجامعي ومشفيي المواساة والأطفال، المواساة والطرق المؤدية إلى دوار الجمارك، علما أنه سيتم إعلام المواطنين والسائقين بأي مستجدات فيما يخص مراحل تنفيذ المشروع.

وفي السياق، أكد دكاك البدء بتنفيذ الخطط الخدمية المتعلقة بـ«تزفيت الطرقات» اعتباراً من ١٥ الشهر الجاري، مؤكداً وجود ٤ عقود بقيمة ٣ مليارات ليرة، ناهيك عن وجود العقود القديمة التي توقفت خلال الشهر العاشر من العام الماضي نتيجة الأحوال الجوية ليصار إلى استكمالها متضمنة خطط دوائر الخدمات على مستوى البلديات بمختلف الأحياء.

جدير بالذكر أن المحافظة خلال ٢٠١٠ (قبل عام من بدء الحرب على سورية) عزمت على تنفيذ عقدة المواساة بكلفة ٣٥٠ مليون ليرة، إضافة إلى رصدها مبالغ لتنفيذ عقدة الشامي بكلفة تقديرية ٦٥٠ مليون ليرة وعقدة الأشمر بكلفة ٣٠٠ مليون ليرة وعقدة باب مصلى بقيمة ٣٥٠ مليون ليرة وعقدة الجمارك بقيمة ٣٥٠ مليون ليرة وعقدة سانا بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة، وتنفيذ عقدة المجتهد بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة، فيما توقفت جميع المشاريع بسبب ظروف الأزمة وبالتالي أصبح هناك فارق كبير جداً بفروقات الأسعار والمبالغ المالية المرصودة.

مدرسة وُضع حجر الأساس لها قبل ٣٥ عاماً

سلوم: المشكلة كانت بسبب عدم وجود طريق للمدرسة... والآن تم استملاك أرض الطريق

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تم الاحتفال بوضع حجر الأساس لبناء مدرسة في قرية (شباط) بريف طرطوس سنة ١٩٨٨.. اليوم وبعد ٣٥ سنة على وضع حجر الأساس لم تتم المباشرة ببنائها رغم الحاجة الماسة جداً.

مدير المدرسة حافظ غنوم عاد أكد لـ«الوطن» أن الحاجة ملحة جداً لبناء مدرسة بسبب واقع البناء الحالي من كل الجوانب سواء لجهة قدمه حيث بني أول جزء منه ١٩٥٦ والجزء الثاني ١٩٧٣ وقد تصدع بسبب الزلزال، أم لجهة عدم استيعابه تلاميذ الحلقة الأولى حيث إن تلاميذ الخامس والسادس يداومون مع طلاب الحلقة الثانية في بناء بعيد، أم لجهة وجود باحتها الصغيرة في نهاية طريق عام وقرب مستوصف وتشغلها السيارات بشكل شبه دائم.

وأشار إلى أنه تم استملاك أرض للبناء قبل عام ٢٠١٠ وتم إدراج المدرسة بالخطة يومها لكن لم يباشر بها حتى الآن بسبب عدم وصول طريق للعقار وعدم استملاك الطريق الجديد (المتحلق) الذي يصل إلى العقار، متمنياً الإسراع برصد الاعتماد اللازم لشق وتعبيد الطريق الذي يصل إلى العقار بعد أن تم استملاكه عام ٢٠٢١.

من جهته رئيس مجلس بلدة بملكة التي تتبع قرية شباط لها علي سلوم كان قد بين لـ«الوطن» في وقت سابق أنه عندما تسلم البلدية كانت هناك إضبارة استملاك لطريق متحلق يصل إلى الأرض المخصصة للمدرسة في المخطط.. وبسبب الإشكالات العديدة لم يصدر قرار استملاك رغم المتابعات من البلدية ومحاولات استدراك الملاحظات التي أعيدت من الوزارة أكثر من مرة، وبعدها عاد ثانية رئيساً لمجلس البلدة بعد أن غاب عنها من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢، وبين أن قرار الاستملاك صدر منذ عام أو أكثر وأنه تم تجهيز إضبارة لتنفيذ مشروع شق وتعبيد وترفيت الطريق الذي يبلغ طوله أكثر من ١٥٠ متراً بتكلفة تقديرية قدرها ٩٧ مليون ليرة وأنه تم رفع الإضبارة للمحافظة الشهر الماضي مع طلب إعانة مالية من أجل التعاقد على التنفيذ.

بدوره مدير الخدمات الفنية بطرطوس أحمد سليمان أكد أن مشروع بناء المدرسة كان مقرراً في عام ١٩٨٨غير أنه لم يوضع موضع التنفيذ بسبب عدم التمكن من الوصول إلى أرض المشروع لعدم وجود طريق في حينه ولاحقاً تم لحظ طريق تنظيمي يخدم المدرسة بطول ٢٠٠ م. ط وعرض /٨/ أمتار ولم يتم التنازل من أصحاب العقارات المار بها عن أجزاء عقاراتهم المكتسحة بالطريق، الأمر الذي دفع بلدية بملكة لتنظيم إضبارة استملاك للطريق والمشروع لم يرد في خططها اللاحقة حتى تاريخه، علماً أن مديرية الخدمات الفنية تقوم بالإشراف وتنفيذ مشروعات الأبنية المدرسية الواردة في الخطة المصدقة وفق ما تقرره مديرية التربية وحاجتها.

وأخيراً: إن المدرسة الابتدائية قديمة وباتت آيلة للسقوط على رؤوس التلاميذ والمدرسين بأي لحظة خاصة بعد الزلزال وتشير إحدى المعلمات فيها إلى أنها كانت طفلة عندما شاركت في الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدرسة ١٩٨٨ والآن تعلم فيها ومعها أطفالها وتتحسر لواقعها وتستغرب بألم حالة عجز الجهات المعنية عن حل مشكلة الأرض والطريق منذ /٣٥/ سنة وحتى الآن.

لا إقبال على السمك في رمضان

نقيب الصيادين لـ«الوطن»: «ما حدا معه مصاري يشتري سمك وأقل كيلو سعره ٤٠ ألف ليرة»!

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد نقيب الصيادين في اللاذقية سمير حيدر لـ«الوطن»، تراجع الحركة في سوق السمك خلال شهر رمضان المبارك، معيداً السبب إلى ارتفاع أسعار كافة أنواع الأسماك في ظل تراجع القدرة الشرائية وقلة السيولة لدى المواطنين.

وأوضح حيدر أن حركة سوق السمك في المحافظة ضعيفة جداً خلال الفترة الحالية وسط صعوبة الظروف المعيشية قائلاً: ما حدا معه مصاري يشتري سمك وأقل كيلو سعره ٤٠ ألف ليرة!.

وأضاف نقيب الصيادين إن سعر كيلو السمك «الشعبي» يصل إلى ٤٠ ألف ليرة بعد أن كان يباع بنحو ٥٠٠ ليرة قبل سنوات من الآن، في حين أن الأسماك ذات النوعية «النقيلة» تباع بين ١٥٠ – ٢٠٠ ألف ليرة، ومنها القجاج واللقز وبعض أنواع القريدس، على حين أن العصفيري والغريبة فيصل سعر الكيلو إلى ٤٠ ألف وما فوق حسب جودة «الحبة» منها.

واعتبر حيدر أن الأسماك مثل باقي المواد الغذائية كالبصل مثلاً الذي زاد سعره أضعافاً مضاعفة، وكذلك الأسماك فقد زادت نحو ثلاثة أضعاف خلال الأعوام الأخيرة فقط، وكل ذلك يعود لارتفاع تكاليف الصيد بدءاً من المحروقات إلى العدة من شباك وسنانير وغيرها من المعدات اللازمة للصيادين بشكل عام.

وذكر أنه في حال توفر المازوت للمراكب الدولية أسوة بالمراكب الإقليمية فإنه سيتم تغذية السوق بكميات مضاعفة من الأسماك وبالتالي يتراجع السعر في حال زيادة الطلب عليها وتحسن القدرة الشرائية، مبيناً أن المراكب الدولية لا تحصل على المازوت المدعوم إنما تضطر لشراء المادة من السوق السوداء بالسعر الحر ما يزيد الأعباء على الصيادين.

«السمك مثل البصل زاد سعره أضعافاً»

وأردف قائلاً: إن المراكب الدولية قادرة على تغطية حاجة السوق من السمك بأطنان عدة على عكس المراكب الإقليمية التي تصيد كميات قليلة قرب الشواطئ وقد أصبحت المنطقة الشاطئية بحالة شبه تصحر لقلة الأسماك فيها، لتصبح الحاجة للمراكب الدولية بشكل أكبر لتصبح الكميات بالسوق كافية.

وحول سبب عدم تخصيص المراكب الدولية بالمازوت المدعوم، بيّن حيدر أنه يتم التعامل مع هذه المراكب على أنها تعمل بطريقة تجارية أو صناعية، في حين أنها مهنة صيد ويتم بيع الكميات في السوق المحلية كما باقي المراكب من دون أن تكون هناك حالات تجارية، ولهذا يطالبون بتخصيصهم بكميات من المازوت المدعوم وعددهم نحو ٢٥ مركباً دولياً مقابل ٢ ألف مركب إقليمي.

ولفت حيدر إلى تحسن وضع المازوت مؤخراً بالنسبة للمراكب الإقليمية إذ يتم حالياً تغطية مخصصاتهم بشكل شبه كامل ليتم توفير المادة مرتين شهرياً، وتقوم النقابة بتنظيم الدور وفق جداول وكميات محددة حسب كل مركب وفقاً للسعر المدعوم، بحيث يتم توزيع كل أسبوع نصف طلب، منوهاً بالتعاون بين المحافظة وسادكوب مع النقابة لتذليل العقبات وحل الإشكاليات بما يضمن توفير المادة وفق الإمكانيات المتاحة.

من جهة ثانية، طالبَ نقيب الصيادين بإحداث ساحات سمك في الموانئ وخاصة ميناء البيوغسلافية، مبيناً الحاجة الملحة لأن تكون الساحات السمكية قريبة من البحر ليصل السمك طازجاً ويباع فورياً من دون أي أضرار جراء عمليات النقل إلى الأسواق، مشيراً إلى أن ساحة السمك في الرمل الجنوبي لا تفي بالغرض وتحتاج لتأهيل ناهيك عن أن أي ساحة ضمن المدينة مثل ساحة السمك بمدينة جبلة قد تحدث تلوثاً بيئياً جراء الروائح التي تنتج عنها.

ورأى نقيب الصيادين أن إحداث ساحات سمك بالميناء أسوة بجميع دول العالم، وتوجيه جهات رقابية عليها يسهمان بتنظيم العمل بشكل كبير ويلبيان حاجة المواطن من السمك الطازج مباشرة من دون أي إشكاليات على الإطلاق.

حركة التسوق للعيد ضعيفة في أسواق حلب

أسعار الألبسة تضاعفت ثلاث مرات وأصابع الاتهام تتجه إلى الزلزال!

| حلب- خالد زنكلو

تشهد أسواق مدينة حلب إقبالاً ضعيفاً لتسوق مستلزمات عيد الفطر، بخلاف ما جرت عليه العادة في مثل هذه الفترة من السنوات السابقة.

وبدت حركة التسوق في أسواق المدينة الرئيسية أقل بكثير مما هو متوقع مع دخول شهر رمضان نصفه الثاني، حيث ينشط التسوق للعيد، وخصوصاً للألبسة في أهم مناسبة للتسوق، والتي تزامنت هذه السنة مع مناسبة تسوق أخرى، وهي دخول فصل الصيف وما يستلزمه من ملابس صيفية جديدة.

وجرى العرف أن يتسوق الحلبيون حاجات العيد من الألبسة باكراً في شهر رمضان، خشية ارتفاع أسعارها في الأيام التي تسبق العيد، مع اضطرار المتسوقين إلى شراء مستلزماتهم مع ضيق الوقت والخيارات المتاحة أمامهم، إذ ترتفع الأسعار بنحو ٥٠ بالمئة قبيل العيد بيومين أو ثلاثة أيام، وفق ما جرت العادة.

واستنكر متسوقون، في حديثهم لـ«الوطن»، غياب عروض الحسومات فجأة من محال الألبسة «بعدما لجأ معظم أصحاب المحال إلى تقديم عروض مغرية قبل شهر الصوم لبيع أكبر كمية ممكنة من مخزونهم، إلا أنهم أخفوا بضاعة الحسومات بين ليلة وضحاها، وكأن هناك اتفاقاً مضمراً بينهم لإرغام الناس على الشراء بالأسعار الجديدة».

وأشار أحدهم إلى أن أسعار الألبسة المعروضة راهناً في محال الألبسة ارتفعت نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بالمئة عن نظيرتها التي بيعت للعيد في رمضان الماضي «وهو ما أجبر الكثير من المتسوقين على العزوف عن الشراء في الوقت الحالي، لعدم مقدرتهم على الوفاء بمتطلبات أفراد عائلاتهم وفق الأسعار الجديدة».

ودفع ذلك بأولياء الأمور إلى الفرجة فقط دون اتخاذ قرارات الشراء في جولاتهم على أسواق المدينة المشهورة بأزيائها وأصنافها الجديدة والجيدة من الألبسة، كما في شارع النيل وشارع الإكسبرس في حي الفرقان وشارع الماركات بحي المواكامبو، كما يبدو عليه المشهد راهناً، وبموجب شهادات أصحاب محال الألبسة.

وبيّن مالك محل ألبسة في شارع الإكسبرس لـ«الوطن» أن مبيعاته قبل انقضاء النصف الأول من شهر رمضان كانت تعادل في السنوات السابقة ربع مبيعات عيد الفطر «أما وظيفتنا وجهودنا الآن فتقتصر على الإجابة عن استفسارات المتسوقين على الأسعار والموديلات فقط، مع عمليات بيع ضئيلة».

وقال جاره في الحي إنه أرغم على «تنزيل» الأصناف الجديدة من الألبسة المخصصة للعيد إلى محله في وقت باكر من رمضان بسبب تراجع المبيعات بشكل كبير «حيث كنا نعتمد على بيع الأصناف والموديلات القديمة وغير المخصصة للعيد في النصف الأول من الشهر الفضيل ثم نعرض أزياء العيد في النصف الثاني من الشهر أو في الأيام الأخيرة منه، وعلى الرغم من ذلك لم تفلح محاولتنا في زيادة نسبة المبيعات».

وعزا ارتفاع ثمن الألبسة إلى «زيادة أسعارها من الورش المصنعة لها، ومعظمها يقع في أحياء شرق المدينة التي نال منها الزلزال كثيراً، وأدى إلى خروج ورش كثيرة عن العمل بفعل الأضرار التي لحقت بها أو كونها غير آمنة على حياة العمال، ما تسبب بقلة العرض كثيراً مع زيادة أسعار حوامل الطاقة التي تكلف كثيراً جراء زيادة ساعات التقنين الكهربائي بشكل جائر في الآونة الأخيرة، والذي لا يتعدى وصله سوى ساعتين فقط خلال اليوم، وفي غير موعد دوام محالنا التجارية».

وردّ متسوقون امتناعهم عن شراء الألبسة إلى ارتفاع ثمنها وعدم تناسبها إطلاقاً مع مقدرتهم الشرائية نتيجة التضخم الحاصل في الأسعار «ولذلك، نحن أمام خيارين: إما عدم الشراء وحرمان أطفالنا من بهجة العيد بألبسة جديدة، أو التوجه إلى الأسواق الشعبية الرخيصة، والتي شهدت ارتفاعات غير مسبوقة أيضاً بأسعار الألبسة، حيث يكلف شراء قميص وبنطلون وحذاء من تلك الأسواق نحو ١٢٥ ألف ليرة، وهو ما لا نقدر على تحمله أيضاً لدى التسوق لجميع أفراد العائلة».

وتخوف متسوقون من زيادة أسعار حلويات وضيافة العيد أيضاً «إلا أن الوقت مبكر لتسوق هذه الحاجات الأساسية، التي نعمد إلى طلبها في الأيام الأخيرة من شهر الصوم، ولاسيما في وقفة العيد»، وفق قول أستاذ جامعي لـ«الوطن».